**Alq J Sci.** 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
*Alqalam Journal of Science*
**مجلـــة القلم للعلـوم**
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

# أثر المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات النقدية للدولة الليبية

**محمد عمران عيسى محمد*، توفيق عبدالله فرج الله**
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة، ليبيا
قسم إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة، ليبيا
Mohammedemran82@gmail.com

**الملخص**
يتناول البحث أثر المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية على الاحتياطات النقدية للدولة الليبية، والتركيز على دور هذه الاحتياطات في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث هدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل أسعار النفط، وسعر الصرف، ومستوى الانفاق الحكومي، وحجم الاحتياطات النقدية، وتحليل العوامل المؤثرة عليها، بالإضافة إلى دراسة الإجراءات والسياسات التي اعتمدها مصرف ليبيا المركزي للحفاظ على هذه الاحتياطات، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض المؤشرات الاقتصادية وتحليلها في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، وأظهرت النتائج أن الاحتياطات النقدية عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب تطلب إدارتها بسياسات حكيمة واستخدمها بشكل متوازن، حيث إن ليبيا تمتلك احتياطات نقدية قوية، وأن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدولة الليبية يتطلب إصلاحات جذرية وتعاوناً سياسياً فعالاً.

**الكلمات المفتاحية:** المتغيرات الاقتصادية، الاحتياطات النقدية، الدولة الليبية.

***Abstract***
*This study examines the impact of local and international economic variables on Libya's monetary reserves, with a focus on the role these reserves play in achieving financial and economic stability. The research aims to explore the nature of the relationship between key economic indicators—such as oil prices, exchange rates, government spending levels, and the volume of monetary reserves—and to analyze the factors influencing these reserves. It also investigates the policies and measures adopted by the Central Bank of Libya to preserve reserve levels. The study employs a descriptive analytical approach by reviewing and analyzing economic indicators in the context of both domestic and global variables. The findings reveal that monetary reserves are a fundamental component in maintaining national economic stability. Their management requires prudent policies and balanced utilization. Libya possesses strong monetary reserves, but sustaining economic stability demands comprehensive reforms and effective political cooperation.*

***Keywords:*** *Economic Variables, Monetary Reserves, Libyan State*

## المقدمـــــة:

تُعد المتغيرات الاقتصادية الدولية التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين ذات تأثير كبير في اقتصاديات دول العالم عامة، وكانت في شكل تغيرات عالية سريعة ومتلاحقة وعميقة. وقد أثرت بشكل سلب في أغلب الأحيان على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتمثلت أبرز هذه المتغيرات في الثورة العلمية، والتكنولوجية، والعولمة الاقتصادية، والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية لإدارة النظام التجاري العالمي [1]. وقد اتسمت هذه المتغيرات بالتحرير المالي، وإزالة القيود، والاندماج بين كل من أسواق السلع، والخدمات، وأسواق رأس المال. وهذا الأمر جعل ليبيا تُعيد التفكير في سياستها المالية والاقتصادية، بحيث تأخذ في الحسبان إدارة الاحتياطات وأهمية امتلاك مستوى أمثل من الاحتياطات النقدية.

***Copyright*** *Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0*
***Received****: 23-08-2025 -* ***Accepted****: 21-10-2025 -* ***Published****: 29-10-2025*

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

ومما لا شـــك فيه فإن أية دولة تحافظ على الاحتياطات النقدية الحقيقية تُعد دولة قد حافظت عللا اقتصـــادها من الانهيار التام في ظل توغل هذه المتغيرات والأزمات المالية الاقتصـادية وتطورها وتجددها، حيث تبرز هنا أهمية الاحتياطات النقدية في كونها أداة مهمة لتحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي ويتم استخدامها في تطوير أهداف التنمية الاقتصادية ونموها بشكل منسجم ومنضبط [2]. كما تكمن أهمية الاحتياطات النقدية في أنها مؤشر على قوة اقتصاد الدولة وقدرته على تغطية وارداتها من السلع، ودعم سعر الصرف لعملتها المحلية، وقد تضطر الدولة إلى الاستعانة بهذه الاحتياطات النقدية في تقديم القروض وتوفير السـيولة النقدية المحلية، ومقاومة الأزمات والكوارث، والحد منها، إضـافة إلى إعطاء مؤشـر وارتياح للمؤسـسـات الدولية والمستثمرين بأن اقتصاد الدولة مستقر ويشجع على الاستثمار والإيفاء بالتزاماته المختلفة وزيادة العائدات، والحفاظ على السيولة النقدية المحلية أثناء الأزمات الاقتصادية، من هنا يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على أثر الاحتياطات النقدية للدولة الليبية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، وهذا الموضوع محوري وحساس وله أثر كبير في نمو الاقتصاد الليبي من عدمه في حالة ما أثرت هذه المتغيرات بشكل سلبي على ليبيا.

**مشكلة البحث:**

تُعد الاحتياطات النقدية إحدى الركائز الأسـاسـية لاسـتقرار الاقتصـاد الوطني، لما لها من دور حيوي في دعم العملة المحلية، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة تقلبات حادة نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها التغيرات في أسعار النفط، والانقسامات السياسية، والاضطرابات الأمنية، فضلاً عن تأثيرات العوامل الخارجية مثل التذبذب في أسعار الصرف العالمية والسياسات الاقتصادية للدول الكبرى، هذه المتغيرات مجتمعة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على حجم الاحتياطات النقدية لدى مصرف ليبيا المركزي، من هنا تبرز مشكلة هذا البحث في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاحتياطات النقدية وقياس مدى قوتها، وتحليل أهم العوامل المؤثرة عليها، لتقديم تصور علمي يسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة للحفاظ على مستوى آمن ومستقر من الاحتياطات النقدية في ليبيا، ويمكن تحديد المشكلة في التساؤل التالي : **ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة على حجم الاحتياطات النقدية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة ؟**

**فروض البحث:**

**يقوم هذا البحث على فرضيتين أساسيتين وهما:**

1. استطاع القطاع المصرفي الليبي من المحافظة على الاحتياطات الاقتصادية الدولية من الانهيار بالرغم من تعدد المتغيرات والأزمات الاقتصادية.
2. إن مستقبل الاحتياطات الاقتصادية سائرة إلى النمو والتطور والزيادة فيما لو اتخذت إجراءات اقتصادية مدروسة ودقيقة في ظل الاستقرار السياسي ومحاربة التضخم والتوزيع العادل للثروة.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لأحد الموضوعات الاقتصادية المحورية، والمتمثل في الاحتياطات النقدية للدولة الليبية في سياق المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك بتقديم طرح أكاديمي متكامل يُمْكن أن يُثري الجانب المعرفي للمتخصصين والباحثين في هذا المجال، من خلال تحليل علمي دقيق للعوامل المؤثرة في حجم الاحتياطات النقدية واتجاهاتها. كما تبرز أهميته في تسليط الضوء على النظام المالي المحلي، واستجلاء التداعيات المترتبة على المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي، ولاسيما فيما يتعلق بأداء واسـتدامة الاحتياطات النقدية، ومن خلال النتائج المتوقعة، يُتيح البحث فهماً أعمق لمسـتقبل الاحتياطات النقدية في ليبيا، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب وعدم اليقين، بما يسهم في صياغة رؤى استراتيجية تسعى إلى تعزيز كفاءتها وتحقيق الاستقرار المالي للدولة.

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

**أهداف البحث:**

1. التعرف على مفهوم المتغيرات الاقتصادية وأهميتها ودراسة هذه المتغيرات مثل: أسعار النفط، وسعر الصرف، ومستوى الإنفاق الحكومي.
2. التعرف على مفهوم الاحتياطات النقدية وتحديد مصادرها وواقعها المحلي، والكشف عن دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. تحديد مدى تأثر الاحتياطات النقدية بالتحولات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية.
4. التعرف على الإجراءات والإستراتيجيات التي قام بها مصرف ليبيا المركزي في الحكومة الليبية للمحافظة على الاحتياطات النقدية للدولة الليبية.

**منهج البحث:**

إعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصـفي التحليلي من خلال اسـتعراض مؤشـرات المتغيرات الاقتصـادية الدولية ومظاهرها ومؤشـرات الاحتياطات النقدية للدولة الليبية وتقييم تحليلي لها في ظل هذه المتغيرات وآثارها للوصول إلى أثر المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات النقدية للدولة الليبية.

**مفاهيم البحث:**

**مفهوم المتغيرات الاقتصادية:**

المتغيرات الاقتصادية هـي: "أية كمية اقتصادية قابلة للتغير بالزيادة أو النقصان كالدخل أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار"[3]. ويمكن تعريفها بأنها: "العوامل والمؤشرات التي تؤثر في الأداء الاقتصادي للدولة أو السوق وتحدد أدائه وتشمل عدة جوانب مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتضخم، وأسعار الفائدة، والتجارة الخارجية، والاستثمار" [4]. وتُعرف إجرائياً بأنها: كل ما له تأثير في العملية الاقتصادية سواء كان هذا التأثير إيجابياً أم سلبياً ويمكن ملاحظته من قراءة مؤشرات الاحتياطات النقدية للدولة الليبية.

**مفهوم الاحتياطات النقدية:**

تُعرف الاحتياطات النقدية بأنها: "الرصـيد المتاح من الأصـول الأجنبية والتي تكون متاحة لدى السـلطات النقدية والتي تسـتخدمها الدولة في تغطية الاختلالات في المدفوعات الدولية أو للتأثير في سـعر الصـرف أو الأغراض الأخرى"[5]. وتُعرف أيضـاً بأنها: "احتياطي العملات وهي الأصـول التي يحتفظ بها البنك المركزي كاحتياطي بالعملات الأجنبية ويمكن أن تشـمل هذه الاصـول على السـندات والودائع وما يحوزه البنك من عملات أجنبية بالإضـافة إلى ما يملكه من احتياطي الذهب وأذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى فضـلاً عن صـافي مركز الاحتياطي في صـندوق النقد الدولي"[6]. وإجرائياً هي: ما يتاح لدى مصـرف ليبيا المركزي من احتياطي بالعملة الصـعبة أو ما يمتلكه المصـرف من مخزون من الذهب أو المعادن الأخرى خلال فترة هذا البحث.

**الدراسات السابقة:**

**1. دراسة إيمان خضير (2008) بعنوان: (المتغيرات الاقتصادية العالمية وآثارها على الاقتصادات العربية) – العراق[7]**

هدفت الدراسة إلى: تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والتقنية التي شهدها الاقتصاد العالمي وبيان انعكاساتها على الاقتصادات العربية، كما هدفت إلى إبراز مؤشـرات النمو الاقتصـادي التي تحققت في الاقتصـادات العربية في ظل تلك المتغيرات، ومحاولة تعزيز موقعها في الاقتصـاد العالمي مسـتقبلاً، واستخدمت الدراسة ما يُعرف بالمنهج الشامل أو المركب والذي يجمع أكثر من منهج في وقت واحد، ومن أبرز المناهج التي استخدمتها الدراسة ضمن هذا المنهج المركب المنهج التاريخي والمنهج الوصـفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي توصـلت إليها الدراسـة كشـف محدودية الدور الذي تؤديه التجارة العربية في التجارة العالمية وهذا يشـير إلى اعتماد الاقتصـاد العربي على السـوق العالمية، وإن أكبر الخسـائر التي نتجت عن المتغيرات الاقتصـادية الدولية هي خسارة الاقتصادات العربية في قطاع الزراعة، بسبب تحرير تجارة السلع الزراعية ورفع الدعم عنها مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

**2. دراسة Shrestha (2016) بعنوان: (تأثير الاحتياطات النقدية على الاقتصاد الكلي) – الهند**[8]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية للاحتياطات النقدية على الاقتصاد الكلي، توضيح أثر تكوين الاحتياطات النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي مع التطبيق على دول جنوب شرق آسيا : الهند، سيريلانكا، بنقلاديش، باكستان، نيبيا وذلك خلال الفترة من 1990 – 2014، واستخدمت الدراسة بيانات سلسلة مقطعية من خلال الاستعانة بالتحليل الإحصائي وتفسير البيانات والمؤشرات، وأظهرت الدراسة إن زيادة الاحتياطات النقدية أدت إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي المحقق، وأن تراكم الاحتياطات بهذه الدول أسهم في تحقيق استقرار سعر الصرف، وعدم وجود تأثير معنوي لتراكم الاحتياطات النقدية على مستوى التضخم المحقق.

**3. دراسة Joscha Backman (2018) بعنوان: (تراكم الاحتياطيات النقدية والنمو في الناتج لثلاثة دول من شرق آسيا وهي : ماليزيا – كوريا الجنوبية – سنغافورا) – ماليزيا**[9]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تراكم الاحتياطات النقدية والنمو في الناتج للمجموعة من دول شرق آسيا خلال الفترة 1980 – 2014، واستخدمت الدراسة المنهج الشامل، والمنهج الإحصائي والتحليلي، وأظهرت الدراسة جملة من النتائج كان أبرزها وجود أثر إيجابي في تراكم الاحتياطات النقدية على النمو الاقتصادي المحقق في دول ماليزيا وسنغافورا أما كوريا الجنوبية فقد تعافت بعد أربع سنوات من الأزمة الاقتصادية 2008 م.

**4. دراسة خالد هاشم (2019) بعنوان: (إدارة احتياطات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) – السعودية**[10]

هدفت الدراسة إلى تناول إدارة احتياطات الصرف ودورها في تمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي في السعودية، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج إن الأثر لاحتياطات الصرف الأجنبي كان إيجابياً من خلال دورها في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة وذلك من خلال وفرة رأس المال اللازم للتمويل خاصة في مشروعات التنمية مما ينعكس إيجابياً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي المطلق.

## المبحث الأول / المتغيرات الاقتصادية والاحتياطات النقدية:

### المطلب الأول / المتغيرات الاقتصادية مفهومها وأهميتها:

#### الفرع الأول / مفهوم المتغيرات الاقتصادية:

تمثل المتغيرات الاقتصادية بنية تحتية لفهم حركة الاقتصاد المحلي والعالمي، وإدارتها بفعالية، تُعد أساساً لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز النمو المستدام، ويكتسب تحليل هذه المتغيرات أهمية مضاعفة في الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط ويتأثر بشدة بالتقلبات العالمية.

ويُمكن القول إن المتغيرات الاقتصادية هي محركات رئيسية لديناميكية الأنظمة الاقتصادية، حيث تُعبر عن القيم الكمية أو النوعية التي تتغير نتيجة التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات والدول، وهي تمثل انعكاساً للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تؤثر في مستويات الإنتاج، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والتجارة الخارجية، وغيرها من المكونات الاقتصادية الأساسية.

ويُنظر إلى المتغيرات الاقتصادية باعتبارها أدوات تحليلية لفهم كيفية عمل الأسواق، وكيفية تأثير السياسات الحكومية والظروف الدولية على الأداء الاقتصادي العام، وتتميز هذه المتغيرات بأنها مترابطة بشكل معقد؛ إذ أن تغير أحدها يؤدي غالباً إلى تغييرات لاحقة في متغيرات أخرى، مما يستدعي دراستها ضمن إطار متكامل، ويتم ذلك من خلال أبعاد ثلاثة، تتمثل في البُعد الزمني وفيه المتغيرات الاقتصادية تتابع تغيراتها عبر الزمن ويتم دراسته عادةً لتحديد الاتجاهات الاقتصادية، والبُعد المكاني وفيه تتم مقارنة هذه المتغيرات بين دول أو مناطق مختلفة، والبُعد السببي ويُمثل فهم العلاقات السببية والارتباطية المتغيرات الاقتصادية المختلفة [11].

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

**ومن أبرز الأمثلة على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد:**

1. **الناتج المحلي الإجمالي ( GDP )**: وهو مؤشر رئيسي على مستوى النشاط الاقتصادي.
2. **معدل التضخم**: ويُعد مقياس لتغير الأسعار ومستوى القوة الشرائية للنقود.
3. **أسعار الصرف**: وهي محدد لقيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.
4. **الاحتياطات النقدية**: حيث تُعد الاحتياطات النقدية مؤشر على قدرة الدولة في الدفاع عن عملتها وضمان استقرارها المالي.
5. **معدلات البطالة**: وهي مقياس للضغوط الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة.
6. **أسعار الفائدة**: وهي محدد لتكلفة الاقتراض وحافز للاستثمار المحلي والأجنبي[12].

**الفرع الثاني / أهمية المتغيرات الاقتصادية:**

إن المتغيرات الاقتصادية ليست مجرد مؤشرات رقمية تؤثر في تشكيل إستراتيجيات الدول، واستقرار الأسواق، واتجاهات النمو المستقبلي، بل إنها تُشكل حجر الأساس لفهم وتوجيه السياسات العامة، مما يجعل مراقبتها وتحليلها أمراً ضرورياً لتحقيق نمو مستدام واستقرار اقتصادي فعال، إضافة إلى كونها عنصراً هاماً في تشكيل السياسات الاقتصادية، لما لها تأثير على جوانب مختلفة مثل : نمو الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى استقرار الأسواق المالية، ويمكن القول بأن أهمية المتغيرات الاقتصادية تتمثل في الآتي( **شهد أمين ، 2023 : 511**)

**أولاً – الأهمية الاقتصادية والتنموية:**

تعمل المتغيرات الاقتصادية على تحفيز النمو الاقتصادي عندما تكون المؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار في حالة إيجابية، فهذا يُعزز الإنتاجية ويخلق وظائف جديدة، إضافة إلى أنه يمكن للسياسات الاقتصادية المستندة إلى تحليل معدلات الدخل والتضخم أن تقلل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتوفر فرصاً أفضل للجميع.

**ثانياً – أهميتها للاستقرار السياسي والاجتماعي:**

تكمن أهميتها هنا في فهم دور الاقتصاد في الاستقرار السياسي خلال الأزمات الاقتصادية مثل: الركود، أو التضخم المرتفع، حيث أن الأزمات تؤدي إلى اضطرابات سياسية، وهنا تبرز أهمية المتغيرات الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة، عندما تتوفر سياسات الاقتصاد الكلي مثل الدعم الحكومي، والتأمين الاجتماعي حلولاً لضمان استقرار مستوى معيشة الأفراد.

**ثالثاً – علاقتها بالأسواق المالية والاستثمارات:**

تُعد المتغيرات الاقتصادية عامل مهم في عمليات جذب الاستثمار حيث أن استقرار المتغيرات مثل: أسعار الفائدة، والتضخم يعزز ثقة المستثمرين مما يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى قطاعات الدولة المختلفة، كما أنها تُفيد في عمليات تحليل المخاطر في حالات تقلبات الأسواق المالية فهي تعتمد بشكل رئيسي على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وسعر الصرف، مما يجعل دراسة هذه المؤشرات ضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

**رابعاً – أهميتها للتجارة الدولية:**

تعمل على تحسين القدرة التنافسية، حيث تتأثر القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بعوامل مثل: أسعار الصرف، والتكاليف الإنتاجية، مما يؤثر على الصادرات والواردات، كما لها أهمية بالغة في فهم إدارة الميزان التجاري حينما تراقب البلدان معدلات التبادل التجاري لضمان تحقيق فائض تجاري أو تقليل العجز التجاري، وهو عامل مهم في الاستقرار المالي العالمي.

**خامساً – أهميتها للاستدامة الاقتصادية:**

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

يتطلب النمو الاقتصـادي الحديث الأخذ بعين الاعتبار تأثيره على الموارد الطبيعية والتغير المناخي، حيث تلعب المتغيرات الاقتصـادية دوراً رئيسـياً في وضـع سـياسـات صـديقة للبيئة، عن طريق اسـتخدام مؤشـرات مثل: تكلفة الإنتاج، وكفاءة الطاقة، لاتخاذ قرارات حول الاسـتثمار في مصـادر الطاقة المستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري [13]. من هنا يُمكن القول بأن المتغيرات الاقتصادية ليست مجرد بيانات، بقدر ما هي مفاتيح لفهم العلاقات المعقدة بين السياسة والاستثمار والتجارة والاستدامة.

## المطلب الثاني / الاحتياطات النقدية:

### الفرع الأول – ماهية الاحتياطات النقدية والأصول التاريخية للاحتياطي النقدي:

يُمثل الاحتياطي النقدي كميات كبيرة من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية والمؤسـسـات المالية بغرض الوفاء بالتزامات الاسـتثمار والاسـتيراد والمعاملات وخدمة الديون الخارجية وكذلك السيطرة على سعر صرف العملة الوطنية محلياً، وعادةً ما يتم تقييم السلع والمنتجات البترولية بما لدى البنك المركزي من الاحتياطي النقدي. أما عن الأصـول التاريخية للاحتياطي النقدي فمنذ دخول اتفاقية بريتون وودز حيز التنفيذ عام 1944 م ظل الدولار الأمريكي هو العملة الأسـاسـية للاحتياطيات النقدية العالمية بحيث تسـيطر البنوك المركزية على سـعر الصـرف بالاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الدولار الأمريكي ضـمن الاحتياطي النقدي، آنذاك قطعت الولايات المتحدة التزاماً بتثبيت سعر أوقية الذهب عند 36 دولار وعدم إصـدار أي بنكنوت لأي دولة إلا مع توافر غطاء من الذهب، أي أن احتفاظ أي بنك مركزي باحتياطي نقدي 36,000,000 دولار يعادل احتفاظه بمليون أوقية من الذهب.

وفي عام 1971 في أعقاب عدة حروب وأزمات أعلن الرئيس الأمريكي نيكسـون عدم قدرة الولايات المتحدة على الاسـتمرار في هذا الالتزام مصـدراً قراراً بفك الارتباط بين الدولار والذهب وترك تقييم سـعر الذهب لآليات السـوق، مما سـبب صـدمة للاقتصـاد العالمي عرفت بصـدمة نيكسـون، لكن ظلت الثقة الدولية في الدولار الأمريكي قائمة، وإن تم الاعتماد لاحقاً على الاحتفاظ بسـلة من العملات ضـمن الاحتياطي النقدي، ومن أبرز هذه العملات اليورو الذي صدر في عام 1999 مستبدلاً العديد من العملات الأوروبية، والجنيه الإسترليني واليوان الصيني [14].

وتسـعى معظم دول العالم، ولاسـيما الدول النامية، إلى تكوين احتياطيات معتبرة من النقد الأجنبي باعتبارها أداة اسـتراتيجية لتحقيق الاسـتقرار الاقتصادي وتعزيز متانة النظام المالي، فامتلاك احتياطات كافية من العملات الأجنبية يُتيح لتلك الدول القدرة على التأثير في أسعار الصرف والحفاظ على توازنها، الأمر الذي يسـهم في تهيئة بيئة اقتصـادية مسـتقرة وجاذبة للاسـتثمار، كما تعكس هذه الاحتياطات مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مما يُعزز ثقة الدائنين والمسـتثمرين الأجانب في اقتصـادها الوطني، وإلى جانب ذلك، تُعد هذه الاحتياطات درعاً واقية أمام الصـدمات الناجمة عن التحركات المفاجئة لرؤوس الأموال الدولية، سـواء من حيث تدفقها إلى الداخل أو خروجها منه، إذ تُمكن الدولة من امتصـاص آثار تلك التقلبات دون اضـطرارها إلى اللجوء للاستدانة الخارجية عند مواجهة نفقات طارئة أو التزامات مالية غير متوقعة تستوجب السـداد بعملات أجنبية [15].

### الفرع الثاني – دور الاحتياطات النقدية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم السياسات الوطنية:

تُؤدي الاحتياطـات النقديـة دوراً جـوهرياً في دعـم الاسـتقرار المـالي مـن خـلال عـدة آليـات رئيسـية تسـهم في تعزيـز الثقـة بالاقتصـاد الـوطني مـن جهة وتحقيق التوازن النقدي، وضمان استدامة السياسات المالية من جهة أخرى، ويمكن تحليل هذا الدور وفقاً لعدة جوانب أبرزها:

#### أولاً – تعزيز الثقة في النظام المالي:

إن الاحتياطات النقدية، لا سـيما تلك المحتفظ بها بالعملات الأجنبية، تمثل عاملاً حاسماً في طمأنة المسـتثمرين والمؤسـسـات المالية بشـأن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، سواء الداخلية أو الخارجية، فكلما زادت هذه الاحتياطات، ارتفعت ثقة الأسواق في استقرار العملة الوطنية، مما يقلل من مخاطر المضاربة وانهيار سعر الصرف.

Copyright Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
Received: 23-08-2025 - Accepted: 21-10-2025 - Published: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

**ثانياً – حماية العملة الوطنية من التقلبات الحادة:**

تُستخدم الاحتياطات النقدية في التدخل بالسوق للحفاظ على استقرار سعر الصرف، خاصة في حالات الأزمات الاقتصادية أو المضاربات الحادة، فعندما تواجه الدولة ضغوطاً على عملتها، يمكن للبنك المركزي ضخ جزء من الاحتياطات النقدية في السوق لدعم قيمة العملة، مما يحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي للدولة.

**ثالثاً – تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية:**

تُمثل الاحتياطات النقدية حاجزاً وقائياً يمكن الدولة من التعامل مع الأزمات الاقتصادية المفاجئة، مثل الأزمات المصرفية أو التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية، على سبيل المثال، في حال انخفاض كبير في أسعار الصادرات أو ارتفاع أسعار الواردات، حيث يمكن استخدام هذه الاحتياطات لتمويل الفجوة التجارية ودعم ميزان المدفوعات [16].

**رابعاً – دعم السياسات النقدية والمالية:**

يتيح توفر احتياطات نقدية قوية للبنك المركزي هامشاً واسعاً في تطبيق سياسات نقدية مرنة، سواء من خلال ضبط أسعار الفائدة أو دعم السيولة في الأسواق المالية، كما أن وجود احتياطات كافية يقلل من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، مما يحسن التصنيف الائتماني للدولة ويقلل من تكلفة التمويل.

**خامساً – استدامة الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو:**

عندما تكون الاحتياطات النقدية في مستويات جيدة، يمكن توجيه جزء منها للاستثمارات الاستراتيجية أو الإنفاق الحكومي في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية والطاقة، مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما أنها تسهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما يدعم التنمية المستدامة [17]. مما يسبق، يُمكن القول إن الاحتياطات النقدية تمنح الدولة قدرة تفاوضية أعلى في المؤسسات المالية الدولية، مما يُحسن شروط التمويل ويُساعد في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، من خلال دعم السياسة النقدية والمالية، حيث تتيح الاحتياطات النقدية للبنوك المركزية تطبيق إستراتيجيات أكثر مرونة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار العام.

## المبحث الثاني / واقع الاحتياطات النقدية للدولة الليبية:

### المطلب الأول / الاحتياطات النقدية في ليبيا:

تُعد ليبيا من أكثر الدول التي تحافظ على قيمة الاحتياطي النقدي حيث حازت على الترتيب الأول إفريقياً على مدار أكثر من نصف قرن بحسب تصنيفات البنك الدولي، ووفق تصنيفات البنك فقد بلغ حجم احتياطيات ليبيا أكثر من 84 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى حوالي 70 مليار دولار مجمدة في الخارج.

ويحتفظ مصرف ليبيا المركزي ويدير احتياطيات ليبيا من العملات الأجنبية ويقوم المصرف باختيار الأدوات الاستثمارية المناسبة والقيمة التي يتم استثمارها من كل عملة، آخذاً في الاعتبار التطورات في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية بما يضمن سلامة وربحية هذه الاستثمارات، كما يسمح المصرف المركزي للمصارف التجارية بالاحتفاظ بأصول أجنبية وفقاً للتعليمات التي يصدرها من وقت لآخر بما يتمشى والسياسة العامة ويقوم مصرف ليبيا المركزي بتخفيف الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل تدريجي في ضوء الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده ليبيا بهدف تشجيع المستثمرين الأجانب، حيث تتزايد التساؤلات ويسود القلق حول حجم احتياطي النقد الأجنبي، خصوصاً بعد الإعلان عن بيانات رسمية لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس تفيد بأنّ إجمالي مدفوعات النقد الأجنبي خلال عام وصل إلى 24.5 مليار دولار، بعجز 1.6 مليار دولار تمت تغطيته من احتياطيات النقد الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، فيما تؤكد التصريحات الرسمية أنّ ازدياد إنتاج النفط وارتفاع سعره سيدعم الاحتياطات بمليارات الدولارات الإضافية [18].

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

وعلى الرغم من هذه الأرقام الإيجابية، فإن الاقتصـــاد الليبي يواجه تحديات، منها عديدة أهمها العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ حوالي 8.8 مليار دولار خلال الأشـهر الأولى من عام 2025، نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات النفطية، وهو ما يُؤكد على أن اسـتمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يُشكل خطراً على الاستقرار المالي، خصوصاً في ظل تقلبات الأسعار العالمية.

**المطلب الثاني / التحديات الاقتصادية:**

تمتلك ليبيا احتياطي نقدي كبير، إلا أنها واجهت خلال السنوات الأخيرة جملة من التحديات الاقتصـادية التي أثرت في استقرارها المالي وأضعفت من قدرة مؤسساتها النقدية على الحفاظ على التوازن المطلوب، فقد شهدت البلاد خلال عام 2024 عجزاً ملحوظاً في النقد الأجنبي بلغ نحو 5.2 مليار دولار، نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية مقارنة بما كانت عليه في ســـنوات ســـابقة، حيث إن هذا التراجع في العائدات النفطية من أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي، إذ بلغت الإيرادات النفطية نحو 18.6 مليار دولار فقط في السنة المالية الماضية، بعد أن كانت تسجل ما يقارب 20.7 مليار دولار في الأعوام السابقة.

وفي المقابل، ارتفع مسـتوى الإنفاق العام إلى نحو 224 مليار دينار ليبي في عام 2024، تم توزيعها بين حكومتي طرابلس وبنغازي، مما أدى إلى زيادة الضـغط على الاحتياطيات النقدية للمصـرف المركزي الليبي واسـتنزاف جزء من موارده المالية، كما تأثرت قيمة الدينار الليبي بهذه التطورات، حيث قام مصـرف ليبيا المركزي في شـهر أبريل من عام 2025 بتخفيض قيمته بنسـبة 13.3%، ليصـبح سـعر الصـرف الرسمي 5.56 دينار مقابل الدولار الواحد، بعد أن كان مسـتقراً عند مسـتوى 4.48 دينار، وهو ما يعكس حجم الضـغوط التي تواجهها السـياسـة النقدية في ظل اسـتمرار التقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية [19].

وعلى الرغم من التحديات الســـابقة فإن احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي لا تزال عند مســـتويات مريحة مدعومة بإعادة تقييم حيازات الذهب لدى مصرف ليبيا المركزي.

**المطلب الثالث / التوقعات المستقبلية:**

وفقاً للتوقعات الاقتصـادي فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصـاد الليبي بنسـبة تتراوح بين 6.2 – 7.9 % خلال الأعوام القادمة بشـرط اسـتقرار أسـعار وإنتاج النفط والغاز، كما يتوقع أن يظل التضـخم منخفضـاً عند حوالي 2.6 – 2.8 % مما يعكس اسـتقراراً نسـبياً في الأسـعار العالمية. وبينما تُظهر الاحتياطات النقدية في استقراراً نسبياً في الوقت الحالي، فإن الحفاظ على هذا الاستقرار يتطلب ثلاثة أمور في غاية الأهمية، وهي:

**أولاً – تنويع الاقتصاد:**

في ظل التحديات السـياسـية والاقتصـادية لابد من السـعي نحو تطوير قطاعات اقتصـادية بديلة لتعزيز الاقتصـاد المسـتدام والحفاظ على الاحتياطات النقدية للدولة، حيث إن تنوع الاقتصاد الليبي يُعد ضرورة إستراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، الذي يُشكل حوالي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي و 95 % من عائدات التصدير.

**ثانياً – تحسين الحوكمة:**

في ظل التحديات السـياسـية والاقتصـادية الراهنة تبرز الحاجة إلى اصـلاحات هيكلية تُعزز من كفاءة وشـفافية المؤسـسـات العامة، فهذه الخطوة من الخطوات المحورية لتحقيق الاستقرار المؤسسي أولاً، والمحافظة على الاحتياطي النقدي ثانياً، وذلك عن طريق مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

**ثالثاً – إصلاح النظام المالي:**

على ليبيا أن تتبنى خطوات استراتيجية لإعادة هيكلة نظامها المالي بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، حيث يُعد هذا الإصلاح حجر الزاوية في ليبيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشفافية، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية المختلفة التي تواجه الدولة الليبية [20]. والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي حذر من أن التوقعات الاقتصادية تخضع لحالة من عدم اليقين المتزايد، حيث تهيمن أربعة مخاطر رئيسية على المشهد الاقتصادي الليبي، وهي: عدم الاستقرار السياسي، تقلب أسعار النفط، تفاقم الصراعات الإقليمية، والتشرذم الجيواقتصادي، كما أشار إلى أن ميزان الحساب الجاري والميزان المالي سيظل تحت الضغط على المدى المتوسط، نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار مطالبة الحكومة بإنفاق كامل إيراداتها. إضافةً إلى ذلك، فقد أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة إعادة توحيد المصرف المركزي، لتعزيز السياسة النقدية ودعم الاستقرار المالي، كما شدد على أهمية تنويع الاقتصاد بعيداً عن المحروقات وتعزيز نمو أقوى وأكثر شمولاً بقيادة القطاع الخاص.

**المبحث الثالث / الاحتياطات النقدية الليبية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية:**

إن الاحتياطات النقدية الليبية كغيرها من الاحتياطات النقدية لأي دولة من دول العالم تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي، مما يجعل إدارتها تحدياً مستمراً وبحاجة إلى سياسات مالية ونقدية متوازنة، حيث يمكن تعزيز الاستقرار المالي وضمان استدامة هذه الاحتياطات لدعم التنمية الاقتصادية [21]. فالمتغيرات الاقتصادية تشمل مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للدولة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، أسعار الفائدة، الإنفاق الحكومي، وإيرادات النفط، هذه العوامل تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم وكفاءة الاحتياطات النقدية، حيث يمكن أن تؤدي التغيرات الاقتصادية إلى تعزيز أو استنزاف هذه الاحتياطات.

**المطلب الأول / عوامل تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاحتياطات النقدية الليبية:**

**أولاً – متغيرات اقتصادية محلية:**

تعتمد ليبيا اعتماداً شبه كلي على عائدات النفط بوصفها المصدر الرئيس للإيرادات العامة، ما يجعل اقتصادها هشاً أمام تقلبات الأسعار العالمية للنفط، فأي انخفاض في هذه الأسعار ينعكس مباشرة في تراجع الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يضع ضغوطاً متزايدة على الاحتياطات النقدية ويحدّ من قدرة الدولة على تمويل التزاماتها الداخلية والخارجية، كما يشكل ارتفاع معدلات التضخم تحدياً إضافياً، إذ يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يقلل فعلياً من القيمة الحقيقية للاحتياطات النقدية عند تحويلها إلى عملات أجنبية، وتبرز أيضاً أهمية السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، حيث تؤثر قراراته المتعلقة بسعر الفائدة، وحجم عرض النقود، وإدارة سعر الصرف بشكل مباشر في حجم تلك الاحتياطات واستقرارها، وإلى جانب ذلك، فإن التأخر في إقرار الميزانية العامة للدولة أو اتباع أنماط إنفاق غير منضبطة قد يؤدي إلى استنزاف سريع للاحتياطات النقدية، ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق التوازن المالي وضمان استدامة الموارد النقدية في المدى المتوسط والبعيد [22].

**ثانياً – متغيرات اقتصادية عالمية:**

تتأثر الاحتياطات النقدية الليبية بمجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، إذ إن أي انخفاض في أسعار الصرف العالمية، ولاسيما في قيمة الدولار الأمريكي أو اليورو، ينعكس مباشرة على القيمة الفعلية للاحتياطات الليبية المحتفظ بها بهذه العملات، مما يقلل من قدرتها الشرائية والقيمة الحقيقية للأصول النقدية، كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي يؤدي بدوره إلى تراجع القيمة الحقيقية للأصول المالية التي تشكل جزءاً من تلك الاحتياطات، نتيجة انخفاض العائد الحقيقي عليها. وتُعد الأزمات الاقتصادية الدولية من العوامل ذات الأثر المباشر كذلك، إذ إن حالات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية العالمية غالباً ما تتسبب في تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما يؤدي إلى تقلبات حادة في الإيرادات النفطية الليبية، وبالتالي في حجم الاحتياطات النقدية المتاحة. وإضافة إلى ذلك، فإن السياسات النقدية

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

التي تتبناها البنوك المركزية الكبرى، وعلى رأســـها قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو البنك المركزي الأوروبي المتعلقة بأســـعار الفائدة، تترك آثاراً ملموسة على حركة رؤوس الأموال وتدفقها عبر الأسواق العالمية، ما قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على مستوى الاحتياطات النقدية الليبية وفقاً لاتجاهات هذه التدفقات [23].

**المطلب الثاني / إستراتيجيات تعزيز الاحتياطات النقدية الليبية:**

لتحقيق تعزيز مستدام للاحتياطات النقدية الليبية، هناك عدة استراتيجيات يمكن تبنيها من قبل الحكومة الليبية بناءً على توصيات المؤسسات المالية الدولية والتحديات الاقتصادية الحالية، والتي تتمثل في الآتي:

**أولاً – إعادة هيكلة السياسة النقدية:**

على مصرف ليبيا المركزي اعتماد خطة استراتيجية قصيرة المدى لتطوير وتنظيم السياسة النقدية، على أن تتضمن هذه الخطة تنظيم سعر الصرف وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي، وذلك بهدف تحسين إدارة الاحتياطات النقدية وتقليل التقلبات في سعر الصرف.

**ثانياً – توحيد المصرف المركزي والميزانية العامة:**

لقد أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة إعادة توحيد المصرف المركزي الليبي لتعزيز السياسة النقدية ودعم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى توحيد الميزانية العامة لضـــمان إدارة أكثر كفاءة للاحتياطات النقدية، حيث يُســـاعد هذا الإجراء في تقليل الإنفاق المزدوج الذي يؤدي إلى اســـتنزاف الاحتياطات النقدية للدولة.

**ثالثاً – تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط:**

من المعروف أن ليبيا تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات كبيرة في الإيرادات بناءً على التغيرات الاقتصادية العالمية، لذلك من الضروري تنويع الاقتصاد بعيداً عن المحروقات وتعزيز نمو أقوى بقيادة القطاع الخاص، وهو ما يُمكن تحقيقه من خلال دعم الصناعات غير النفطية، والاستثمار في قطاعات أخرى مثل السياحة والزراعة والخدمات المالية [24].

**رابعاً – تحسين إدارة المالية العامة والشفافية:**

يُؤدي الإنفاق الحكومي غير المنضبط إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما يهدد الاستدامة المالية، لذلك يجب تحسين إدارة المالية العامة وتجنب الإنفاق المفرط، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية، وهذا يشمل تطوير سياسات مالية أكثر استدامة وإصلاح الدعم الاقتصادي.

**خامساً – تعزيز سياسات سعر الصرف:**

إن المضاربة المؤدية إلى ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي لها تأثيرات سلبية على قيمة الدينار الليبي، وهو ما يستوجب تطوير سياسات سعر الصرف للحفاظ على الثقة في العملة الوطنية، مثل فرض قيود على المضاربة غير المشروعة وتعزيز الرقابة على سوق الصرف [25]. يظهر مما سبق، أن المتغيرات الاقتصـادية، سـواء المحلية أو العالمية، تؤثر بوضـوح على حجم الاحتياطات النقدية في ليبيا، فمحلياً يتأثر الاحتياطي النقدي بتقلبات أسـعار النفط، ومستوى الإنفاق الحكومي، والسـياسـات النقدية التي يتبعها مصـرف ليبيا المركزي، كما أن التضـخم وانخفاض الإيرادات النفطية يزيدان الضـغط على الاحتياطات النقدية، أما على الصعيد العالمي، فقد أثرت تقلبات أسعار الصرف وسياسات البنوك المركزية الكبرى، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، بشكل مباشر على القيمة الحقيقية للأصول النقدية الليبية، مما يفرض تحديات على إدارة الاحتياطات بشكل مستدام، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته دراسة إيمان خضير (2008) التي أكدت أن المتغيرات الاقتصادية العالمية لها تأثيرات واضحة على الاقتصادات العربية، خاصة في القطاعات الأساسية، حيث يُؤدي تحرير التجارة العالمية ورفع الدعم إلى خسائر اقتصادية، كما تدعم نتائج البحث ما توصلت إليه دراسة Shrestha (2016) بشأن أهمية الاحتياطات النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف والنمو الاقتصادي، ويتضح – أيضاً – أن تراكم الاحتياطيات النقدية يُعزز

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

Alq J Sci. 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
Alqalam Journal of Science
مجلـــة القلم للعلـوم
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

النمو الاقتصـادي ويُمكن الدول من التعافي بعد الأزمات وهو ما أكدته دراسـةJoscha Backman (2018) بينما نجد أن الاحتياطات النقدية تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي. بالتالي، يُمكن القول إن الاحتياطات النقدية الليبية تُعد أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والدولية.

**النتائج العامة للبحث:**

1. تُعد الاحتياطات النقدية عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز مرونته في مواجهة الأزمات.
2. تتطلب إدارة الاحتياطات النقدية للدولة سـياسـات حكيمة وتوازن بين اسـتخدامها لتعزيز الاسـتقرار النقدي والمالي وبين الحفاظ عليها كمصدر أمان اقتصادي في المدى الطويل.
3. تمتلك ليبيا احتياطات نقدية قوية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يتطلب إصلاحات جذرية وتعاوناً سياسياً فعالاً.
4. إن الإصلاحات المالية في ليبيا مساراً حتمياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.
5. إن مسار الإصلاح والتجديد في ليبيا يتطلب التزاماً سياسياً قوياً وتعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف المعنية بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي.

**التوصيات:**

1. ضرورة اعتماد خطة استراتيجية لمصرف ليبيا المركزي تهدف إلى تنظيم سعر الصرف وإدارة الاحتياطات بشكل فعال.
2. ضرورة توحيد المصرف المركزي والميزانية العامة للدولة وذلك لضمان إدارة مركزية للاحتياطات النقدية والحد من الاستنزاف الناتج عن الإنفاق المزدوج.
3. ضرورة دعم الصناعات غير النفطية، الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة والسياحة والخدمات المالية لتقليل الاعتماد على النفط، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل.
4. العمل على تطوير سياسات مالية مستدامة، وتقليل الإنفاق غير المنضبط لضمان استدامة الاحتياطات النقدية.
5. فرض رقابة على المضاربة غير المشروعة، ودعم الثقة في العملة الوطنية لضمان استقرار الاحتياطات النقدية.

**مراجع البحث:**

1. خالد هاشم (2019). إدارة احتياطات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (6)، ص 12.
2. عبد الحكيم امبية (2021). دور الاحتياطات الدولية والاستقرار السياسي في دعم العملة المحلية في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد (39) المجلد (1)، ص 1.
3. فؤاد حمدي (2009). إصلاح النظام النقدي والمالي، المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، بيروت ، لبنان، ص 17.
4. علاء عبد الرازق (2011). المتغيرات الاقتصادية وأثرها في التنمية، ط3 ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر، ص45.
5. ساعد مرابط (2009). الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، ص 164.
6. صندوق النقد الدولي (2017). التقرير السنوي بعنوان: تشجيع النمو الاحتوائي، العدد (3).
7. إيمان عيد خضير (2008). المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وآثارها على الاقتصاديات العربية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد.

**Copyright** Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0
**Received**: 23-08-2025 - **Accepted**: 21-10-2025 - **Published**: 29-10-2025

**Alq J Sci.** 2025;1(3):360-371
https://doi.org/10.69667/ajs.25311
*Alqalam Journal of Science*
**مجلـــة القلم للعلـوم**
https://alqalam.utripoli.edu.ly/index.php/AR

8. Rwakash Jumar Shresthe (2016). Macroeconomic Impact of International Reserves Empirical Evidence from South Asia, Nepal Rastra bank .
9. Backman, J. (2018). Accumulation of monetary reserves and output growth in three East Asian countries: Malaysia, South Korea, and Singapore. Malaysia: [Publisher if available].
10. خالد هاشم (2019). إدارة احتياطات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (6).
11. آمنة لعصامي (2021). تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأسواق المالية العربية – دراسة حالة السوق المالية السعودية وبورصة عمان (2000 – 2018) أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومصرفية، ص 13.
12. هاجر علوم (2012). أثر المتغيرات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 08 ماي 45 قالمة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 57.
13. شهد أمين (2023). المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثر الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد (94)، ص 511.
14. بوابة الوسط (2023). احتياطي النقد الأجنبي والأصول المجمدة الليبية، منشورات بوابة الوسط الإلكترونية، 10 يونيو 2023 - https://alwasat.ly/news/libya .
15. شبكة صدى (2025). عدد من الخبراء يدعمون إجراءات المركزي ويطرحون الحلول، تقرير منشور، شبكة صدى 22 مارس 2025 - https://sada.ly/ .
16. صندوق النقد الدولي (2023). توصيات بشأن السياسة النقدية والاستقرار المالي في ليبيا.
17. جابر بسيوني (2023). الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية – أسباب وتداعيات، مجلة الدوريات المصرية، العدد (28)، ص 525.
18. صندوق النقد الدولي (2023). توصيات للاقتصاد الليبي – ميزانية ومركزي موحد وإعادة الثقة لسعر الصرف.
19. بوابة الوسط (2023). احتياطي النقد الأجنبي والأصول المجمدة الليبية، منشورات بوابة الوسط الإلكترونية، 10 يونيو 2023 - https://alwasat.ly/news/libya.
20. مجموعة البنك الإفريقي للتنمية (2024). التوقعات الاقتصادية لليبيا 2025/2024 استقرار الاحتياطات النقدية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، النك الإفريقي للتنمية.
21. صندوق النقد الدولي (2023). توصيات للاقتصاد الليبي – ميزانية ومركزي موحد وإعادة الثقة لسعر الصرف.
22. رضا خليفة (2023). تقدير فعالية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2020، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد (285)، ص 264.
23. ديميتري غيرشنسون (2024). تقرير صندوق النقد الدولي حول الاحتياطي الأجنبي في ليبيا، وكالة الأنباء الليبية.
24. أفريكسيم (2024). ليبيا تتربع على عرش احتياطي النقد الأجنبي في إفريقيا، منشورات بنك تمويل التجارة في إفريقيا (أفريكسيم) أخبار شمال إفريقيا.
25. شبكة صدى (2025). عدد من الخبراء يدعمون إجراءات المركزي ويطرحون الحلول، تقرير منشور، شبكة صدى 22 مارس 2025 - https://sada.ly/.

***Copyright*** *Author (s) 2025. Distributed under Creative Commons CC-BY 4.0*
***Received****: 23-08-2025 -* ***Accepted****: 21-10-2025 -* ***Published****: 29-10-2025*